تقرير حول:

تردي أوضاع الأشخاص ذوي الاعاقة في قطاع غزة

"نقص حاد في الأدوات المساعدة"

تتفاقم أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة على كافة المستويات وذلك بسبب الأوضاع الراهنة في قطاع غزة بدءًا من الحصار الإسرائيلي المتواصل، وعدم القدرة علي السفر خارج قطاع غزة، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، بخاصة ارتفاع نسب الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة حيث يعاني 82% من الأشخاص ذوي الإعاقة من البطالة في قطاع غزة تبعاً لمركز الاحصاء الفلسطيني.

اهمال واقع الأشخاص ذوي الاعاقة واحتياجاتهم الخاصة كأحد أكثر الفئات الهشة تأثُّرًا بالوضع الراهن؛ نتيجة توجه المجتمع الدولي والدول المانحة نحو المشاريع الطارئة والانسانية، مما أدى الى تضخم معاناة الأشخاص ذوي الاعاقة في ظل النقص الحاد في الأدوات المساعدة وإمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، كما أن الوصول إلى الخدمات أصبح أكثر صعوبة.

وعلى الرغم من أن القانون الفلسطيني قد نظّم حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والمسئوليات الملقاة على الأطراف المختلفة، الا أن عدم اعمال معظم بنود قانون حقوق ذوي الاعاقة منذ اقراره عام 1999، حال دون تحقيق التحسن المطلوب على أوضاع الأشخاص ذوي الاعاقة؛ حيث تنص المادة (5) والمادة (10) من قانون حقوق المعوقين رقم (4) على تقديم التأهيل بأشكاله المختلفة لذوي الاعاقة وفق ما تقتضيه طبيعة إعاقته، وتوفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة المعوق، وإصدار بطاقة المعوق في المجال الصحي، وضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للمعوق ولأسرته. كما أن قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 الخاص باللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعوقين؛ جاء ليضمن تنفيذ واعمال مواد القانون.

ثمّ جاء توقيع دولة فلسطين على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في نيسان 2014 ليكون ضامنًا دوليًا بالزام مؤسسات الدولة لاتخاذ كافة التدابير التي تضمن تنفيذ كل ما ورد في هذه الاتفاقية من نصوص واحكام، وموائمة القوانين المحلية بما يتناسب مع الاتفاقية الدولية في سبيل النهوض بواقع الاشخاص ذوي الاعاقة.

ومنذ انطلاق مسيرات العودة الكبرى في مارس2018 حتى نهاية شهر اغسطس 2019، أسفرت الاعتداءات الاسرائيلية على المتظاهرين السلميين عن 316 شهيد، و 34,137 جريح تبعاً لتقارير وزارة الصحة الفلسطينية، والتسبب في الاعاقات الجسدية المختلفة،حيث بلغ عدد الاعاقات 267 اعاقة بين الجرحى منذ انطلاق مسيرات العودة حتى تاريخ منتصف سبتمبر 2019 تبعاً للتقارير الاحصائية للجمعية الوطنية للتأهيل ، من بينها حالات بتر وشلل واعاقات بصرية.

واقع الأدوات المساعدة في منظمات التأهيل الأهلية:

تتابع منظمات التأهيل الأهلية التي تقدم الخدمات للاشخاص ذوي الاعاقة، والتي يقدر عددها 80 منظمة تأهيل مسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية، عملها في قطاع غزة تحت ظروف عصيبة، اذ تضاخمت أزمة الموارد خلال أحداث مسيرة العودة الكبرى، في ظل ارتفاع أعداد المصابين الأمر الذي شكل تحدياً صعباً أمام المنظمات الاهلية حيث استهلكت الكميات المتوفرة من المستلزمات الطبية والأدوات المساعدة اللازمة للأشخاص ذوي الاعاقة.

وفي دراسة استقصائية[1] اعدتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية شملت 10 منظمات تأهيل أهلية أعضاء في القطاع التأهيل بالشبكة،[2] حول نقص أدوات المساعدة في منظمات التأهيل الأهلية وأثرها على ذوي الاعاقة، وقد تبين من خلال الدراسة أن المنظمات العشر التي شملتها الدراسة قد قامت بتوزيع ما مجموعه 2,100 أداة مساعدة بمختلف أنواعها خلال عام 2019، وقد تركزت تدخلات منظمات التأهيل وتقديم الخدمات على استهداف الاشخاص ذوي الاعاقة والجرحى من مسيرات العودة استجابة لاحتياجاتهم الطارئة، مما أثر بشكل كبير على الخدمات التي يتلقها الاشخاص ذوي الاعاقة من غير مسيرات العودة.

الجدول رقم (1) يوضح أعداد أدوات المساعدة التي تم توزيعها، الكميات المتاحة بالمخازن والاحتياج الحالي لكل نوع من أدوات المساعدة.

[1] تم جمع المعلومات بداية شهر أغسطس 2019.
[2] منظمات التأهيل التي شملتها الدراسة (الاغاثة الطبية، أطفالنا للصم، الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين، بيتنا، مستشفى الوفاء الخيرية، المركز الوطني للتأهيل المجتمعي، جمعية التأهيل والتدريب المجتمعي، جباليا للتأهيل، دير البلح للتأهيل، نادي السلام).

نوع أدوات المساعدة	الكمية التى تم توزيعها خلال عام 2019	الكمية المتاحة بالمخازن	الاحتياج الحالى التقديري للمستفيدين من الأشخاص ذوي الاعاقة	
			العدد	التكلفة$
الكراسي الكهربائية	12	1	131	344,428
الكراسي المتحركة العادية	507	152	908	207,535
فرشات طبية هوائية	75	80	282	28,050
سرير طبي	38	8	125	80,100
كرسي حمام	79	47	315	27,670
مشايات	203	136	405	13,289
جهاز توليد اكسجين	7	4	40	33,200
جهاز شفط	12	14	41	36,900
اسطوانة أكسجين	26	4	20	11,000
جهاز تبخيرة	27	5	85	3,925
عكاز عادي	0	132	50	1,000
عكاز ابط	152	59	150	2,850
عكاكيز كوع	526	207	730	17,560
عكاز 4 نقاط	24	13	60	1,040
كرسي شلل دماغي cp	0	0	30	3,428
سماعات طبية	311	50	850	235,000
كراسي رياضية	50	3	50	15,000
جهاز تنفس صناعي	0	0	2	-
نظارات طبية	0	0	100	-
حذاء طبي	25	0	15	-
أخرى	26	0	24	500
المجموع الكلي	**2,100**	**915**	**4,413**	**1,062,475**

جدول رقم (1): الأعداد التي تم توزيعها، الكميات المتاحة بالمخازن والاحتياج الحالي لكل نوع من أدوات المساعدة، للمنظمات التي شملتها الدراسة

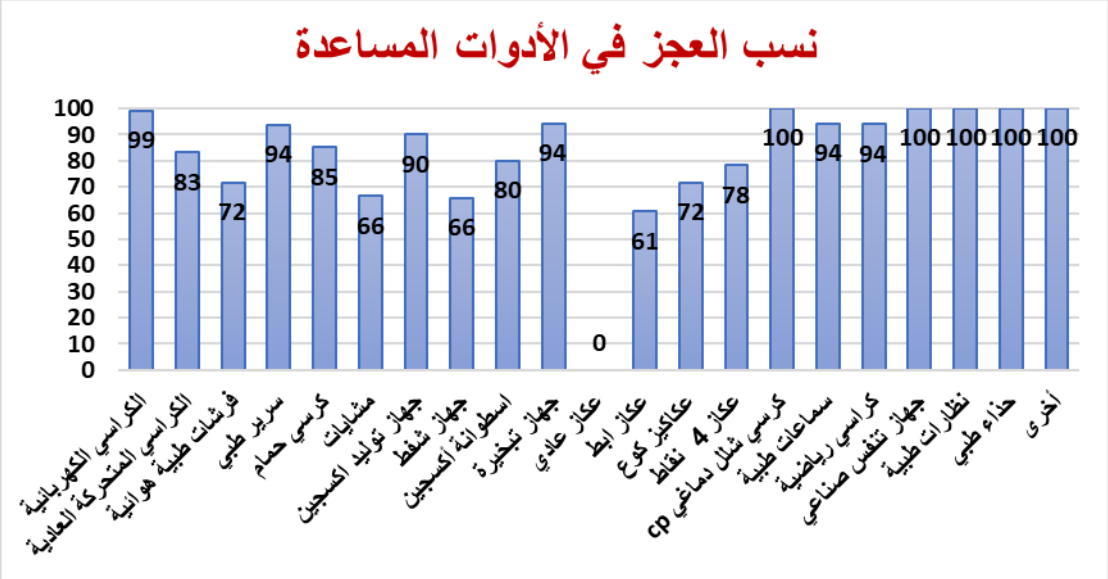

شكل رقم (1): نسب العجز في مختلف أدوات المساعدة

كما تبين خلال الدراسة أن **نسبة العجز الكلية المتوقعة في مختلف أدوات المساعدة لدى المنظمات الاهلية العاملة في مجال التأهيل والتي شملتها الدراسة قد وصلت الى 82%**، ويلاحظ من شكل رقم (1) أن نسب العجز في بعض أدوات المساعدة اللازمة لذوي الاعاقة عالية جدا وتصل الى 100%، كما أن الكميات المتاحة بالمخازن في معظمها مخصصة لفئات محددة تبعاً لأولويات وشروط الممول، لاسيما لفئة جرحى مسيرات العودة. ان عدم حصول ذوي الاعاقة على الأداوت المساعدة اللازمة يؤثر بشكل كامل على وصولهم لمختلف الخدمات، ويضاعف من المعاناة التي يعيشها الاشخاص ذوي الاعاقة وذويهم ويمثل انتهاك صارخ لحقوقهم.

ويبلغ الاحتياج الحالي لمنظمات التأهيل الأهلية التي شملتها الدراسة لتغطية احتياجها الكامل من أدوات المساعدة 1,062,475 دولار أمريكي، وتبلغ أعلى نسبة احتياج في الكراسي الكهربائية بنسبة 32% من الاحتياج الكلي بالدولار، ومن ثم السماعات الطبية بنسبة 22%، والكراسي المتحركة العادية بنسبة 20% كم الاحتياج الكلي بالدولار. الشكل رقم (2) يوضح الاحتياج الكلي لمختلف أدوات المساعدة في مقابل الكميات المتاحة بالمخازن.

كما تعاني معظم منظمات التأهيل من عدم توفر قطع غيار أو ورش صيانة خاصة بالأدوات المساعدة، باستثناء بعض الصيانة البسيطة التي تقتصر على تغيير بعض قطع الغيار، مما يزيد من الطلب والاحتياج في أدوات المساعدة.

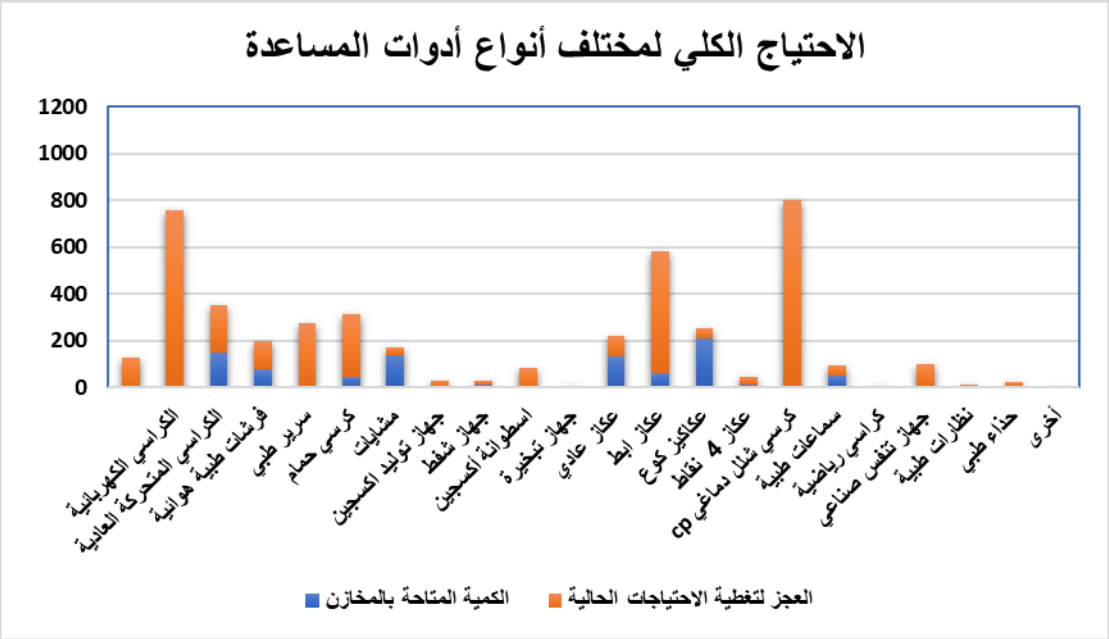

شكل رقم (2): الاحتياج الكلي لمختلف أدوات المساعدة

وقد أكدت منظمات التأهيل الأهلية ضمن الدراسة بأن **نقص التمويل و ازدياد الاحتياج الناجم عن ارتفاع عدد جرحى مسيرات العودة**، هي الأسباب الرئيسية التي أدت الى النقص الحاد بالأدوات المساعدة. اذ أن نسبة الزيادة في الاحتياج نتيجة مسيرات العودة تجاوزت 75% في بعض منظمات التأهيل، ويبلغ متوسط الزيادة بين جميع المنظمات ضمن الدراسة 52%.

كما تؤكد منظمات التأهيل الأهلية التي شملتها الدراسة أن كافة الفئات العمرية من كلا الجنسين من الجرحى و الأشخاص ذوي الاعاقة تتأثر بنقص الأدوات المساعدة، وقد عبّرت عدد من المنظمات بأن فئة كبار السن تواجه مشكلة أكبر في الحصول على أدوات المساعدة من معينات سمعية وغيرها، اذ أن الاهتمام والتمويل يتركز على الأطفال والفئات العمرية الأقل سناً.

التوصيات:

- رفع الحصار الاسرائيلي علن قطاع غزة، ومطالبة المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة بمساندة الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة بالضغط على الاحتلال الاسرائيلي لرفع الحصار واحترام المواثيق الدولية والقانون الدولي الانساني.
- مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل السريع من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني وشرائحه المجتمعية وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة من خلال المعابر المختلفة لضمان حصولهم على حرية التنقل والسفر وتلقى الخدمات العلاجية اللازمة.
- مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة وزاراتها ومؤسساتها بتحمل مسئولياتها اتجاه الجرحى والأشخاص ذوي الاعاقة، والالتزام بكافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطبيق قانون المعوق الفلسطيني رقم1999/4 ولوائحه التنفيذية، وفقاً لما نصت عليه التشريعات المحلية والاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مطالبة الجهات المانحة الاسراع في تقديم التمويل اللازم للمنظمات الأهلية لتعزيز قدرتها على التعامل مع الجرحى وذوي الاعاقة بتوفير العلاجات والاجهزة اللازمة وضمان وصولهم الى الخدمات الطبية بخاصة العمليات الجراحية المتخصصة، والخدمات التأهيلية بخاصة أدوات المساعدة والتعويضية والأطراف الصناعية، وتنفيذ مشاريع التشغيل، وتحقيق بيئة موائمة للأشخاص ذوي الاعاقة.
- مطالبة كافة الجهات ذات العلاقة بضمان توفير الأدوات الأدوات المساعدة الحركية والسمعية، وتوفير أقسام صيانة للادوات مساعدة، قطع الغيار اللازمة، وكافة المعينات الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة لضمان استمرار حياتهم.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

سبتمبر 2019